الأمم المتحدة

A/HRC/WG.6/45/CHN/1

الجمعية العامة

Distr.: General
3 November 2023
Arabic
Original: Chinese

مجلس حقوق الإنسان

الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل

الدورة الخامسة والأربعون

22 كانون الثاني/يناير – 2 شباط/فبراير 2024

تقرير وطني مقدم عملاً بقراري مجلس حقوق الإنسان 5/1 و16/21*

الصين

* تصدر هذه الوثيقة دون تحرير رسمي.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- منهجية إعداد التقرير وعملية التشاور والمعلومات الأساسية

ألف- منهجية إعداد التقرير وعملية التشاور

1- يركز هذا التقرير، الذي أعد وفقاً لـ "المبادئ التوجيهية لإعداد المعلومات المتعلقة بالاستعراضات القطرية لحقوق الإنسان" (A/HRC/DEC/17/119)، على التقدم الذي أحرزته الصين في مختلف مجالات حقوق الإنسان، وتنفيذ التوصيات المقبولة في الدورة الثالثة من الاستعراضات، والتحديات التي تواجهها، وأهداف المستقبل. ووفقاً لمبدأ "بلد واحد ونظامان"، كتبت حكومتا منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين الجزأين الخامس والسادس من التقرير على التوالي.

2- ولإعداد هذا التقرير، قادت وزارة خارجية الصين عملية إنشاء فريق عامل مشترك بين الإدارات يتألف من 29 إدارة للشؤون التشريعية والقضائية والإدارية (انظر المرفق الأول للاطلاع على القائمة). وجرى التشاور، شفوياً وخطياً، لدى إعداد التقرير مع 40 منظمة غير حكومية ومؤسسة أكاديمية (انظر المرفق الثاني للاطلاع على القائمة)، والتمست تعليقات الجمهور على نطاق واسع من خلال الموقع الشبكي لوزارة الخارجية.

باء- متابعة دورة الاستعراض الثالثة (التوصيتان 30 و31)

3- بالمشاركة في دورة الاستعراض القطري الثالثة لحقوق الإنسان، قبلت الحكومة الصينية 284 توصية من أصل 346 توصية قدمتها الدول. وتعلق الصين أهمية كبيرة على متابعة أعمال التنفيذ، وفور الانتهاء من الاستعراض، ستقوم بإبلاغ الإدارات المحلية ذات الصلة من خلال آلية التنسيق بين الإدارات، وتوضيح تقسيم العمل وخطط التنفيذ لكل إدارة، والقيام بانتظام بالإبلاغ عن حالة التنفيذ وهيكلتها، والاهتمام بالاستماع إلى آراء المنظمات غير الحكومية، وهو ما ينعكس في هذا التقرير.

جيم- مسار تنمية حقوق الإنسان في الصين وفلسفتها وإنجازاتها (التوصيات 36 و105 و115)

4- تلتزم الصين باحترام حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارهما عملاً هاماً في حكم البلد، وتعزز الإنجازات التاريخية لمسألة حقوق الإنسان الصينية. وحققت الهدف المئوي الأول كما كان مقرراً، وبنت مجتمعاً يتمتع بالرفاه النسبي بطريقة شاملة، وحلت مشكلة الفقر المدقع بطريقة تاريخية. وواصلت تطوير الديمقراطية الشعبية من جميع جوانبها، والنهوض بحماية حقوق الإنسان في ظل سيادة القانون، وحماية الإنصاف والعدل الاجتماعيين بحزم. وأنشأت أكبر نظم التعليم والضمان الاجتماعي والنظم الطبية والصحية في العالم، وحسنت بقوة نوعية البيئة المعيشية للناس. وأدت الاستجابة القوية لجائحة كوفيد-19 إلى حماية حياة الناس وصحتهم إلى أقصى حد. وتم التمسك بالمساواة بين جميع المجموعات العرقية، واحترام المعتقدات الدينية للجماهير، وحماية الحقوق والمصالح المشروعة لجميع المجموعات العرقية. واتخذت إجراءات صارمة ضد جميع أنواع الانتهاكات والجرائم، وتم الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي على المدى الطويل.

5- ووضع المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني مخططاً كبيراً لبناء دولة اشتراكية حديثة وقوية بطريقة شاملة، وتعزيز النهضة العظيمة للأمة الصينية بشكل شامل من خلال التحديث على النمط الصيني، والنص بوضوح على "الالتزام بالمسار الصيني لتنمية حقوق الإنسان، والمشاركة بنشاط في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، وتعزيز التنمية الشاملة لحقوق الإنسان". والتحديث على النمط الصيني هو تحديث يشمل عدداً كبيراً من السكان، وتحديث يحقق الرخاء المشترك لجميع الناس، وتحديث

يحقق الانسجام بين الحضارة المادية والحضارة الروحية، وتحديث يحقق التعايش المتناغم بين الإنسان والطبيعة، وتحديث يسلك طريق التنمية السلمية. وإن عملية الصين لتعزيز التحديث على النمط الصيني هي، في جوهرها، عملية لتحقيق الإنصاف والعدل الاجتماعيين والتعزيز المستمر لتنمية حقوق الإنسان.

6- وفي ممارسة تعزيز تنمية حقوق الإنسان، شرعت الصين في اتباع مسار لتنمية حقوق الإنسان يتوافق مع اتجاه العصر ويناسب ظروفها الوطنية. ويلتزم هذا المسار بقيادة الحزب الشيوعي الصيني، ويضمن أن يكون الشعب هو سيد البلد، ويلتزم بالتقاسم المتساوي لحقوق الإنسان، ويعزز التنمية الشاملة لجميع أنواع حقوق الإنسان. ويواصل احترام مكانة الشعب باعتباره الكيان الرئيسي، وحماية الحقوق الديمقراطية للشعب، وتحفيز حماس الجماهير العريضة من الشعب ومبادرتها وإبداعها بصورة كاملة، والسماح للشعب بأن يصبح المشارك والمروج والمستفيد الرئيسي من تنمية حقوق الإنسان. ويواصل الانطلاق من واقع الصين، ودمج مبدأ عالمية حقوق الإنسان مع واقع الصين، وتعزيز تنمية حقوق الإنسان على أساس الظروف الوطنية للصين ومطالب الشعب. ويواصل اعتبار الحق في العيش والحق في التنمية من حقوق الإنسان الأساسية ذات الأولوية، والتنفيذ الكامل والدقيق والشامل لمفهوم التنمية الجديد، والتمسك بنهج إنمائي محوره الشعب، والتمسك بالتنمية من أجل الشعب، والتنمية على أيدي الشعب، وأن يتقاسم الشعب ثمار التنمية، والسعي لمعالجة المسائل الأكثر إلحاحاً وواقعية والتصاقاً بمصالح الشعب. ويواصل حماية حقوق الإنسان وفقاً للقانون، والإصرار على أن الجميع متساوون أمام القانون، ودمج احترام حقوق الإنسان وحمايتها في جميع جوانب التشريع وإنفاذ القانون والعدالة والامتثال للقانون، والإسراع في تحسين النظم القانونية التي تجسد الحقوق العادلة والفرص العادلة والقواعد العادلة. ويواصل المشاركة بنشاط في الإدارة العالمية لحقوق الإنسان، وتعزيز القيم المشتركة للبشرية جمعاء، وممارسة تعددية الأطراف الحقيقية، وطرح مبادرة التنمية العالمية، ومبادرة الأمن العالمي، ومبادرة الحضارة العالمية، ودعوة جميع الأطراف إلى حماية حقوق الإنسان من خلال الأمن، وتعزيز حقوق الإنسان من خلال التنمية، والنهوض بحقوق الإنسان من خلال التعاون، من أجل تعزيز بناء مجتمع ذي مستقبل مشترك للبشرية.

ثانياً- الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- تشريعات حقوق الإنسان (التوصيات 57 و65 و85-90 و131 و152 و155 و157 و173 و174 و197 و212 و223 و332)

7- تواصل الصين تحسين وتطوير نظام قانوني اشتراكي بخصائص صينية، حيث يكون الدستور جوهره والقانون عموده الفقري، بما في ذلك اللوائح الإدارية واللوائح المحلية وغيرها من الوثائق المعيارية. ومنذ الاستعراض الأخير، سنت الصين 51 قانوناً جديداً، بما في ذلك القانون المدني، وقانون المساعدة القانونية، وقانون حماية المعلومات الشخصية، وقانون تكييف البيئة لمصلحة ذوي الإعاقة، وعدلت 113 قانوناً، بما في ذلك قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها، وقانون حماية القصر. وفي الوقت الحاضر، هناك 298 قانوناً سارياً في الصين، توفر أساساً قانونياً أكثر صلابة لتنمية حقوق الإنسان.

باء- تنفيذ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان (التوصيات 1 و4 و9 و16 و100 و117 و126 و133 و135 و140 و144)

8- منذ الاستعراض الأخير، انضمت الصين إلى اتفاقية العمل الجبري لعام 1930، واتفاقية إلغاء العمل الجبري لعام 1957، ومعاهدة مراكش. وحتى الآن، صدقت الصين على 29 من الصكوك الدولية

لحقوق الإنسان أو انضمت إليها (انظر المرفق الثالث)، وشاركت دائماً في استعراض تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان بطريقة مفتوحة وشفافة وواعية ومسؤولة.

9- وتشارك الصين بنشاط في التعاون الدولي بشأن تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030. ونفذ الصندوق العالمي للتنمية والتعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي أنشأته الصين أكثر من 110 مشاريع للتعاون الإنمائي في مجالات الإغاثة في حالات الكوارث، والصحة، والنساء والأطفال، واللاجئين، وحماية البيئة في نحو 60 بلداً نامياً، مما أدى إلى تحسين مستوى حماية حقوق الإنسان المحلية بشكل فعال من خلال تعزيز التنمية.

10- وتنفذ الصين بنشاط مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وأنشأت شبكة الاتفاق العالمي الصينية. وقد قامت صناعات النسيج والتعدين والمشاريع المتعاقد عليها في الخارج والاتصالات وغيرها من الصناعات بصياغة مبادئ توجيهية لتنفيذ صناعاتها. وبادرت آلاف الشركات الصينية بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للشركات.

جيم- نظام حماية حقوق الإنسان

1- النظام السياسي (التوصية 121)

11- تلتزم الصين بالنظام السياسي ومسار التنمية الذي اختاره الشعب الصيني، وتلتزم بالوحدة العضوية لقيادة الحزب، وتولي الشعب زمام الأمور في البلد، وسيادة القانون، وتواظب على تحسين وتطوير نظام المؤتمر الشعبي الوطني. ولقد طورت الصين عملية ديمقراطية شعبية كاملة بطريقة شاملة، حيث يمارس جميع أفراد الشعب الانتخابات الديمقراطية والمشاورات الديمقراطية وصنع القرار الديمقراطي والإدارة الديمقراطية والرقابة الديمقراطية وفقاً للقانون، ويديرون شؤون الدولة والشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية من خلال مختلف القنوات والأشكال وفقاً للقانون.

2- الضمانات القضائية لحقوق الإنسان (التوصيات 214 و215 و217 و219 و220)

12- كرست الصين احترام حقوق الإنسان وحمايتها في دستور الحزب الشيوعي الصيني ودستور جمهورية الصين الشعبية، وتمسكت بالمساواة أمام القانون، وواصلت تحسين مستوى الحماية القانونية لحقوق الإنسان. وواصلت تعميق الإصلاح الشامل للنظام القضائي، والتنفيذ الكامل لنظام المسؤولية القضائية. وفيما يتعلق بتدابير الإصلاح البالغ عددها 130 تدبيراً المحددة في خطة تعميق الإصلاح الشامل للنظام القضائي للمحاكم الشعبية، أنجز أساساً أكثر من 220 مهمة إصلاحية.

13- وواصلت الصين تعزيز القيود والرقابة على السلطة العامة. ومن خلال تنقيح الدستور، وصياغة قانون الرقابة الوطنية، وإنشاء لجان رقابة وطنية ومحلية على جميع المستويات، تحققت التغطية الكاملة للرقابة على الموظفين العموميين. ويمارس المؤتمر الشعبي الوطني على جميع المستويات ولجانه الدائمة والمحاكم وأجهزة النيابة العامة سلطات الإشراف الإداري والقضاء الإداري والرقابة الإدارية على النيابة العامة وفقاً للقانون. وأنشأت الحكومات المحلية على جميع المستويات سلسلة من منابر الخدمة العامة لتوفير خدمات يدوية على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع وقنوات سلسة للرقابة العامة والإبلاغ.

3- خطة تنمية حقوق الإنسان (التوصيات 72-74 و108-111)

14- أكملت الصين جميع الأهداف والمهام الـ 168 المنصوص عليها في خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2016-2020) وتنفذ خطة العمل الوطنية لحقوق الإنسان (2021-2025). وقد صاغت

ونفذت خططاً متوسطة وطويلة الأجل مثل برنامج تنمية المرأة الصينية (2021–2023)، وبرنامج تنمية الأطفال الصينيين (2021–2030)، والخطة الوطنية المتوسطة والطويلة الأجل للاستجابة بنشاط لشيخوخة السكان، والخطة الخمسية الرابعة عشرة لحماية وتنمية الأشخاص ذوي الإعاقة، واتخذت ترتيبات هامة لحماية حقوق الفئات ذات الصلة.

4- التثقيف في مجال حقوق الإنسان (التوصيات 75–81)

15- أدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في معايير المناهج الدراسية للمدارس الابتدائية والثانوية، وأدرج محتوى يتعلق باحترام وحماية حقوق الإنسان في مناهج الأخلاق وسيادة القانون والتاريخ للمدارس الابتدائية والثانوية. ويستمر إدماج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في الخطط الوطنية للدعوة إلى سيادة القانون. ومن عام 2019 إلى عام 2022، عقد المكتب الإعلامي لمجلس الدولة الصيني والسلطة القضائية أكثر من 230 دورة تدريبية وطنية في مجال حقوق الإنسان لأكثر من 000 25 شخص، بالاعتماد على 14 قاعدة وطنية للتثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان. وتواصل الصين الاضطلاع بأعمال تعميم القانون بين جميع أبناء الشعب، وتنفذ حالياً الخطة الخمسية الثامنة لتعميم القانون، مع إفساح المجال كاملاً لدور القانون في حماية حقوق الإنسان.

5- مشاركة المجتمع المدني (التوصيات 206–208 و210 و211 و255 و337–342)

16- اعتباراً من نهاية عام 2022، كان هناك حوالي 000 890 منظمة اجتماعية مسجلة نشطة في مختلف المجالات مثل التعليم والتكنولوجيا والثقافة والصحة والرعاية العامة والأعمال الخيرية. ويوفر قانون إدارة أنشطة المنظمات غير الحكومية الأجنبية في الصين ضمانات قانونية للمنظمات غير الحكومية الأجنبية للقيام بأنشطة في الصين، وقد تم تسجيل أكثر من 700 1 منظمة غير حكومية أجنبية من أكثر من 70 دولة ومنطقة في الصين، وتمارس أنشطتها وفقاً للقانون.

17- وتشارك المنظمات غير الحكومية الصينية بنشاط في اجتماعات مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وآلياته الفرعية، وتؤدي دوراً بناء في مشاركة الصين في استعراضات حقوق الإنسان القطرية، واستعراضات تنفيذ معاهدات حقوق الإنسان، وتنفيذ خطط العمل الوطنية لحقوق الإنسان.

ثالثاً- الإنجازات والممارسات في مجال تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

ألف- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

1- الحق في العيش والتنمية (التوصيات 92–96 و98–104 و107 و112 و116 و118–120 و240 و241)

18- العيش هو أساس التمتع بجميع حقوق الإنسان، والحياة السعيدة للناس هي أعظم حق من حقوق الإنسان. ومنذ عام 2018، حافظ الاقتصاد والمجتمع في الصين على تنمية مطردة وصحية. وفي عام 2022، وصل إجمالي الناتج الاقتصادي إلى 121 تريليون يوان، ووصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى 698 85 يوان. وتم إحراز تقدم كبير في بناء بلد مبتكر، وارتفع تصنيف مؤشر الابتكار العالمي من 34 إلى 11.

19- ومن خلال الاستراتيجيات المحددة الأهداف للتخفيف من حدة الفقر، انتشلت الصين ما يقرب من 100 مليون من فقراء الريف من براثن الفقر، محققة هدف الحد من الفقر الوارد في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 قبل 10 سنوات من الموعد المحدد.

20- وتطور إنتاج الحبوب في الصين بشكل مطرد، وزادت المساحة المزروعة من الحبوب بشكل مطرد، وزادت القدرة على إنتاج الحبوب بشكل مطرد، واستقر الإنتاج عند أكثر من 650 مليون طن لمدة ثماني سنوات متتالية، محققاً حصاداً وفيراً للموسم التاسع عشر على التوالي.

2- الحق في العمل والحقوق النقابية (التوصيات 244-248 و329)

21- العمالة هي أعظم مصدر رزق للشعب. وتعلق الصين أهمية كبيرة على حماية المساواة في حقوق ومصالح العمال في العمل، وتقدم الدعم والمساعدة في مجال العمل لجميع أنواع العمال على قدم المساواة. ومن عام 2018 إلى عام 2022، ظل معدل البطالة الوطني في المناطق الحضرية التي شملها الاستطلاع عند 5,5 في المائة أو أقل من ذلك في نهاية العام.

22- وتم إنشاء وتحسين آلية التقييم القياسي للحد الأدنى للأجور. ومنذ عام 2018، قامت مختلف المقاطعات (البلديات والمناطق) بتعديل معايير الحد الأدنى للأجور في جولات متعددة، مع زيادة معايير الحد الأدنى للأجور الشهرية بمتوسط معدل نمو سنوي يبلغ حوالي 3,7 في المائة.

23- وجرى تركيز الرقابة على المخالفات في مجال العمل مثل تأخير الأجور بسوء نية والعمل الإضافي غير القانوني. وأنشأت النقابات العمالية على جميع المستويات في جميع أنحاء البلد 000 723 منظمة للإشراف على قانون العمل وعينت 000 406 1 مشرف على قانون العمل.

24- واستمر تقديم الخدمات القانونية العامة للعمال المهاجرين، ومنذ عام 2017، استفاد أكثر من 29 مليون عامل مهاجر، وتم التوسط في 141 ألف قضية نزاع عمالي والمساعدة في استرداد خسائر اقتصادية تزيد عن 4 بلايين يوان.

3- الحق في الضمان الاجتماعي (التوصيات 222 و224 و225 و237-239)

25- بنت الصين أكبر نظام للضمان الاجتماعي في العالم، وحققت في الأساس الحماية الكاملة لجميع الأشخاص التي يستحقونها. ومن عام 2018 إلى عام 2022، دعم هذا النظام أكثر من 40 مليون شخص يعيشون على الحد الأدنى من بدلات المعيشة، وما يقرب من 5 ملايين شخص يعيشون في فقر مدقع، وحوالي 10 ملايين شخص يتلقون مساعدات مؤقتة كل عام، ونفذ المراقبة الديناميكية والمساعدة المنتظمة لأكثر من 66 مليون شخص من ذوي الدخل المنخفض. وبحلول نهاية عام 2022، بلغ متوسط بدل المعيشة في المناطق الحضرية 752 يوان لكل شخص في الشهر، وبلغ معيار بدل المعيشة في المناطق الريفية 985 6 يوان لكل شخص في السنة، بزيادة نسبتها 29,7 في المائة و44,5 في المائة على التوالي منذ نهاية عام 2018.

4- الحق في السكن (التوصيات 233-236)

26- الالتزام بموقف "المساكن للعيش، وليست للمضاربة"، والاستمرار في تحسين نظام إسكان يتسم بتعدد الجهات التي توفر المساكن، وتعدد قنوات الضمان، وتوفير المساكن للتأجير والشراء على السواء. وعلى مدى السنوات العشر الماضية، استثمرت الصين ما مجموعه 14,8 تريليون يوان لبناء أكثر من 59 مليون وحدة شملت بناء أنواع مختلفة من إسكان ذوي الدخل المنخفض وترميم المساكن في مدن الصفيح، وتم توفير الضمان للأسر التي تتلقى بدلات المعيشة وذوي الدخل المنخفض والأسر الفقيرة، وتحقق حلم الاستقرار لأكثر من 140 مليون شخص.

5- الحق في التعليم (التوصيات 259-274 و330)

27- تحتل الصين المرتبة الأولى في العالم من حيث حجم التعليم، ففي عام 2022، كان هناك 500 518 مدرسة من جميع المستويات والأنواع في الصين، مع تسجيل 293 مليون طالب في التعليم الأكاديمي. وطبقت الصين التعليم الإلزامي المجاني لمدة تسع سنوات، ومن عام 2014 إلى عام 2022، ارتفع صافي معدل الالتحاق بالمدارس الابتدائية الوطنية من 99,81 في المائة إلى 99,9 في المائة، وظل معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الإعدادية أعلى من 100 في المائة.

28- ومنذ تنفيذ السياسة الوطنية للقروض الطلابية في عام 1999، منحت الصين أكثر من 400 بليون يوان من القروض الطلابية الوطنية لأكثر من 20 مليون طالب من الأسر المحرومة اقتصادياً.

6- الحقوق الثقافية (التوصيات 275-278)

29- تلتزم الصين ببناء بلد قوي ثقافية، والتحسين المستمر لنظام الخدمات الثقافية العامة، وتطوير المشاريع الثقافية والصناعات الثقافية بقوة، وضمان تمتع الشعب بحقوقه الثقافية بصورة كاملة. وهناك 303 3 مكتبات عامة مجانية و623 45 مركزاً ثقافياً (محطة) في البلد. وتم تحسين معدل التغطية وجودة الخدمة للإذاعة والتلفزيون بشكل أكبر، وارتفع معدل التغطية السكانية الشاملة للإذاعة والتلفزيون بشكل مطرد من 98,71 في المائة و99,07 في المائة في عام 2018 إلى 99,65 في المائة و99,75 في المائة في الوقت الحالي، على التوالي.

30- ويتم تعليق أهمية كبيرة على حماية ثقافات الأقليات وتوريثها. ولدى جميع المجموعات العرقية الـ 56 في الصين مشاريع مدرجة في قائمة العناصر التمثيلية للتراث الثقافي الوطني غير المادي. وتم تحديد ما مجموعه 057 3 من الورثة الممثلين للتراث الثقافي الوطني غير المادي على خمس دفعات، منهم 848 من الأقليات العرقية، وهو ما يمثل 27,64 في المائة، وهي نسبة أعلى من نسبة الأقليات العرقية.

7- الحق في الصحة (التوصيات 228 و249-256 و331)

31- تلتزم الصين بمبدأ وضع الناس والأرواح في المقام الأول. وتم تنفيذ استراتيجية الصين الصحية لتحسين المستوى الصحي للمواطنين طوال دورة حياتهم، والمؤشرات الصحية الرئيسية هي من بين أعلى المؤشرات في البلدان المتوسطة والمرتفعة الدخل. وبحلول نهاية عام 2022، كان هناك ما يقرب من 000 980 مؤسسة طبية وصحية أولية من مختلف الأنواع في جميع أنحاء البلد، ويمكن لـ 90 في المائة من الأسر الوصول إلى أقرب نقطة طبية في غضون 15 دقيقة.

32- ومعدل المشاركة في التأمين الطبي الأساسي في الصين مستقر عند أكثر من 95 في المائة، وبلغ معدل سداد نفقات الاستشفاء في نطاق التأمين الطبي للموظفين وبوالص التأمين الطبي للمقيمين حوالي 80 في المائة و70 في المائة على التوالي، وزاد سداد التأمين ضد الأمراض الخطيرة بنسبة 18 نقطة مئوية في المتوسط على أساس التأمين الطبي الأساسي.

33- واستمر تحسين نظام خدمات صحة الأم والطفل، وتوفير خدمات الرعاية الصحية الأساسية للحمل والولادة وخدمات الرعاية الصحية للأطفال للنساء والأطفال في المناطق الحضرية والريفية مجاناً. وفي عام 2022، انخفض معدل وفيات الأمهات على المستوى الوطني إلى 15,7 لكل 000 100، ومعدل وفيات الرضع إلى 4,9 في الألف، ومعدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة إلى 6,8 في الألف.

8- الحقوق البيئية (التوصيات 130-139 و141-143 و242)

34- تطبق الصين مفهوم أن المياه الصافية والجبال الخصبة هي أصول لا تقدر بثمن. وتتمسك بحزم بالأهداف والمبادئ والأنظمة التي حددتها اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية باريس، وإعلان أن انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ستبلغ ذروتها قبل عام 2030، والسعي لتحقيق الحياد الكربوني قبل عام 2060، والإعلان عن أنها لن تبني مشاريع جديدة لطاقة الفحم في الخارج. وعززت التحول الأخضر للصناعات وعدلت هيكل الطاقة بقوة، وكانت الأولى عالمياً في عدد من المجالات: حجم التحريج الاصطناعي هو الأول في العالم، حيث يمثل ربع الإجمالي العالمي، وحجم تطوير الطاقة المتجددة واستخدامها هو الأول في العالم؛ والقدرة المركبة من طاقة الرياح والطاقة الشمسية تمثل أكثر من الثلث في العالم؛ ويحتل حجم إنتاج ومبيعات مركبات الطاقة الجديدة المرتبة الأولى في العالم. وفي عام 2022، وصل المجرى الرئيسي لنهر اليانغتسي إلى جودة مياه من الفئة الثانية لمدة ثلاث سنوات متتالية، ووصل المجرى الرئيسي للنهر الأصفر إلى جودة مياه من الفئة الثانية لأول مرة. وينص قانون حماية البيئة الصيني على المشاركة العامة كأحد المبادئ الأساسية لحماية البيئة، ويضمن حقوق المواطنين في المعرفة والمشاركة والإشراف.

باء- الحقوق المدنية والسياسية

1- الحق في الحياة والحق في الأمن (التوصيات 145-148 و154)

35- تتمسك الصين بإيلاء اهتمام متساو لمنع ومكافحة الأنشطة الإرهابية وحماية حقوق الإنسان، فهي لا تعاقب المتورطين في الأنشطة الإرهابية وفقاً للقانون فحسب، بل تقوم أيضاً بتثقيف وإنقاذ أولئك الذين يرتكبون جرائم أو انتهاكات بسيطة، ولم يكن هناك أي نشاط إرهابي عنيف لأكثر من ست سنوات متتالية. وتتخذ الصين إجراءات صارمة ضد الجرائم المتعلقة بالمخدرات وفقاً للقانون، وانخفضت القضايا المتعلقة بالمخدرات لمدة سبع سنوات متتالية منذ عام 2016. ومن خلال مكافحة الاتجار بالبشر بشكل فعال، انخفض في عام 2022 عدد حالات اختطاف النساء والأطفال والاتجار بهم على الصعيد الوطني بنسبة 86,1 في المائة مقارنة بعام 2013. وأنشأت وزارة الأمن العام منصة طوارئ لنشر المعلومات عن الأطفال المفقودين، وبلغ معدل استرداد الأطفال المفقودين 98,5 بالمائة.

2- الحقوق المدنية (التوصية 58)

36- طورت الصين بشكل شامل الديمقراطية الشعبية الكاملة، وأوضحت المفاهيم الرئيسية والنظم المحددة، وضمنت أن الشعب هو سيد البلد، ومكنت الشعب من التمتع بحقوق ديمقراطية أوسع وأكثر شمولاً واكتمالاً. وتم إنشاء وتحسين آليات العمل للاتصال بنواب المؤتمر الشعبي الوطني، وفتح قنوات الاتصال مع الجماهير من خلال إنشاء نقاط اتصال شعبية ومحطات اتصال بالنواب. وجرى تعديل قانون التشريعات لتوضيح أن التشريعات يجب أن تحترم حقوق الإنسان وتحميها. وتم التنفيذ الشامل للوائح المعلومات الحكومية المفتوحة، وضمان حقوق الجمهور في المعرفة والمشاركة والتعبير والإشراف.

37- وأنشأت العديد من المدن في الصين خطاً ساخناً (12345) لتيسير الخدمات الحكومية، والذي يمكنه نقل شكاوى المواطنين بشأن الخدمات الإدارية إلى السلطات المختصة في أقصر وقت ممكن، مع طلب حلها في غضون مهلة زمنية. ووفقاً للإحصاءات، تجاوز معدل حل الشكاوى ومعدل الرضا 90 في المائة.

38- وجرى تعزيز وتحسين عمل الالتماسات الشعبية، وتمت صياغة "اللوائح المتعلقة بالالتماسات"، وجرى تحسين نظام التماس الاقتراحات، وأُطلقت خدمة الالتماسات عبر الإنترنت، وتحقق الترابط بين أكثر من 000 100 وحدة إدارية في جميع أنحاء البلد، وتحسنت كفاءة قبول الالتماسات بشكل كبير، وحُل عدد كبير من المشاكل الملحة والصعبة والمقلقة.

3- الحق في محاكمة عادلة (التوصيات 170 و171 و216 و218 و220 و221)

39- تلتزم الصين بضمان أن يشعر الشعب بالإنصاف والعدالة في كل قضية تخضع للمحاكمة. وتم تعميق إصلاح نظام الإجراءات الجنائية المتمحور حول المحاكمة، والتنفيذ الحازم لمبادئ العقوبة القانونية على الجرائم وتفسير الشك لصالح المتهم، ومنع انتزاع الاعترافات بالتعذيب من خلال تدابير وأنظمة مثل التسجيلات الصوتية والمرئية لعملية الاستجواب بأكملها، والتغطية الكاملة لمحامي الدفاع في القضايا الجنائية، واستبعاد الأدلة غير القانونية. ومن عام 2018 إلى عام 2022، تم تصحيح 26 إدانة جنائية كبرى خاطئة وفقاً للقانون، وتمت تبرئة 53 شخصاً، كما تمت تبرئة 675 2 متهماً في قضايا الادعاء العام و097 2 متهماً في قضايا الدعاوى الخاصة وفقاً للقانون.

40- وازداد عدد المحامين في الصين ليصل إلى أكثر من 000 600، وهي قوة مهمة في بناء بلد يحكمه القانون. وتضمن الصين بشكل كامل حقوق المحامين في الاجتماعات والمراسلات والاطلاع على ملفات القضايا والحصول على الأدلة وتقديم الدفاع وسبل الانتصاف والضمانات لحقوقهم في الممارسة وفقاً للقانون، وتستكمل نظام مشاركة المحامين في التقاضي، وأنشأت آليات للتصرف السريع والمشترك لحماية الحقوق المهنية للمحامين تضمن القبول والتحقيق والمعالجة وإبداء الرأي بمجرد انتهاك حقوق المحامين.

41- وأنشأت الصين نظاماً للمساعدة القانونية لتقديم خدمات قانونية مجانية للأشخاص الذين يعانون من صعوبات مالية والأطراف الأخرى التي تستوفي الشروط القانونية. وأتاحت الصين الانفتاح القضائي في جميع جوانب أعمال المحاكمة والإنفاذ، وكشفت عن أكثر من 100 مليون وثيقة حكم وأكثر من 6,1 بلايين مادة معلوماتية عن إجراءات المحاكمة، وأنشأت أكبر قاعدة بيانات لموارد معلومات المحاكمات القضائية في العالم، وجمعت أكثر من 218 مليون معلومة في هذا المجال.

4- حرية الدين والمعتقد (التوصيات 182-188 و192-198)

42- تضمن الصين حق المواطنين في حرية المعتقد الديني وفقاً للقانون، ولديها حالياً ما يقرب من 200 مليون من المؤمنين بالأديان، وأكثر من 000 380 رجل دين، وحوالي 500 5 مجموعة دينية، و000 144 مكان للنشاط الديني، و95 مدرسة دينية.

5- حرية التعبير والصحافة (التوصيات 199-202 و204 و205 و209)

43- تضمن الصين الحق المشروع لمراسلي وسائل الإعلام الإخبارية في إجراء المقابلات ومراقبة الرأي العام وفقاً للقانون. ووفقاً للإحصاءات، هناك أكثر من 580 ناشراً للكتب، وأكثر من 800 1 صحيفة، وأكثر من 000 10 دورية، وأكثر من 500 2 مؤسسة بث إذاعي وتلفزيوني. وفي حزيران/يونيه 2023، كان هناك 498 3 مزوداً لخدمات المعلومات الإخبارية عبر الإنترنت في الصين، وقد وصل عدد مستخدمي الإنترنت إلى 1,079 بليون مستخدم، ووصل عدد مستخدمي الرسائل الفورية إلى 1,047 بليون مستخدم، ومستخدمي مواقع الفيديو عبر الإنترنت إلى 1,044 بليون مستخدم، ومستخدمي مواقع الفيديو القصير 1,026 بليون مستخدم.

جيم- حماية حقوق الفئات الخاصة

1- حقوق المرأة (التوصيات 60 و64 و82 و83 و91 و113 و251 و258 و279-295)

44- تم الالتزام بالسياسة الوطنية الأساسية للمساواة بين الرجل والمرأة. ويتضمن قانون حماية حقوق المرأة ومصالحها المنقح حديثاً تعريفاً للتمييز ضد المرأة. ومنذ تنفيذ قانون مكافحة العنف المنزلي في عام 2016، أنشأت الصين وحسنت آلية تعاون متعددة القطاعات، وعززت باستمرار تنفيذ أنظمة مثل تقارير الاكتشاف والتحذيرات وأوامر حماية السلامة الشخصية. ويتحسن باستمرار مستوى تعليم المرأة ومستوى عمالتها في الصين، وتتجاوز نسبة الطالبات في التعليم العالي والدراسات العليا نسبة الطلاب الذكور. وتمثل النساء 55 في المائة من منظمي المشاريع في مجال الإنترنت، و45,8 في المائة من العاملين في مجال التكنولوجيا.

2- حقوق الطفل (التوصيات 114 و156 و231 و243 و296-305)

45- تعتبر الصين تعليم أكثر من 298 مليون طفل مهمة استراتيجية وأساسية. وتم تعديل قانون حماية القاصرين وقانون منع جنوح الأحداث لتوضيح مبدأ "دعم المصالح الفضلى للقصر" والالتزام بـ "عدم التسامح مطلقا" مع الجرائم المرتكبة ضد القصر. وفي عام 2019، تمت زيادة بدل المعيشة الأساسي للأيتام بنسبة 50 في المائة بأموال خاصة من الحكومة المركزية، وتم توسيع الضمان ليشمل إعادة التأهيل والرعاية الطبية والتعليم وغيرها من الجوانب. ولبناء نظام خدمات رعاية للأطفال المتروكين في المناطق الريفية، تم تخصيص ما مجموعه 000 667 من الأوصياء على الأطفال في القرى و000 55 مشرف على أطفال البلدات في جميع أنحاء البلد لتعزيز القوى العاملة للأطفال في المجتمعات الشعبية.

3- حقوق كبار السن (التوصيات 229 و230 و250)

46- تسعى الصين جاهدة لتمكين كبار السن من تقاسم ثمار الإصلاح والتنمية والتمتع بشيخوخة سعيدة. وتم تحسين نظام خدمة رعاية كبار السن الذي ينسق بين المؤسسات المنزلية والمجتمعية ويجمع بين الرعاية الطبية والصحية، وبحلول نهاية عام 2022، كان هناك 000 387 مؤسسة ومرفق لخدمات رعاية كبار السن مع 294 8 مليون سرير في جميع أنحاء البلد. وتم إنشاء أنظمة مثل مخصصات الشيخوخة لكبار السن، ودعم الخدمات المقدمة لكبار السن الذين يعانون من صعوبات مالية، وإعانات التمريض لكبار السن من ذوي الإعاقة، وبحلول نهاية عام 2022، استفاد من هذه الخدمات 064 34 مليون شخص و749 5 مليون شخص و000 944 شخص على التوالي. والمرافق الثقافية العامة على جميع المستويات مفتوحة لكبار السن مجاناً أو بسعر مخفض، ويمكن لكبار السن التمتع بسياسات تفضيلية مثل ركوب الحافلات مجاناً أو بنصف السعر، ويتمتع كبار السن في المجتمع بخدمات مثل "المقاصف المجتمعية"، والمساعدة في الاستحمام، والمساعدة الطبية، وما إلى ذلك، وجامعة كبار السن مزدهرة، وتنفذ أنشطة "احترام كبار السن" في تشرين الأول/أكتوبر من كل عام، ويتم تشجيع بناء مجتمع صديق لكبار السن باطراد.

4- حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة (التوصيات 55 و306 و307 و309-316)

47- تلتزم الصين بمفهوم أن الأشخاص ذوي الإعاقة يمكنهم أيضاً أن يعيشوا حياة بهيجة. وتم تقديم إعانات المعيشة وإعانات التمريض لما عدده 27 مليون شخص يعانون من صعوبات وإعاقات شديدة. وتجاوز معدل تغطية خدمات إعادة التأهيل الأساسية وخدمات تكييف الأجهزة المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة 80 في المائة. ويتجاوز معدل الالتحاق بالتعليم الإلزامي للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة 95 في

المائة، ويتم قبول أكثر من 000 10 طالب من ذوي الإعاقة في مؤسسات التعليم العالي كل عام. وأنشأ البلد أول جامعة لإعادة التأهيل. ويعمل أكثر من 9 ملايين شخص من ذوي الإعاقة في المناطق الحضرية والريفية. ويعمل أكثر من 600 6 شخص من ذوي الإعاقة ومن العمال ذوي الإعاقة كنواب في المؤتمر الشعبي الوطني وأعضاء في المؤتمر الاستشاري السياسي الشعبي الصيني على جميع المستويات، ويشاركون في إدارة الشؤون العامة. ودخل قانون تكييف البيئة لمصلحة ذوي الإعاقة حيز التنفيذ في أيلول/سبتمبر 2023.

5- حقوق الأقليات (التوصيات 94 و195 و226 و268 و320-324 و326-328)

48- تضمن الصين المساواة في التمتع بجميع الحقوق لجميع المجموعات العرقية وفقاً للقانون. ووفقاً لبيان التعداد الوطني السابع للسكان، يبلغ عدد سكان الأقليات العرقية حوالي 125 مليون نسمة، بزيادة قدرها أكثر من 11 مليوناً عن التعداد السادس. وفي عام 2022، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمقاطعات الأقليات الثماني ومناطق الحكم الذاتي بنسبة 22,1 في المائة على أساس الأسعار المماثلة مقارنة بعام 2018، أي بمتوسط معدل نمو سنوي قدره 5,1 في المائة، وهو أعلى بمقدار 0,2 نقطة مئوية من متوسط معدل النمو السنوي الوطني في نفس الفترة. وبحلول نهاية عام 2021، كان هناك 500 770 34 طالب من الأقليات العرقية في المدارس على جميع المستويات والأنواع في جميع أنحاء البلد، وهو ما يمثل حوالي 11,43 في المائة من إجمالي عدد الطلاب في البلد، وهو أعلى من نسبة سكان الأقليات العرقية. وفي التبت وأجزاء من شينجيانغ، تم تنفيذ التعليم المجاني من رياض الأطفال إلى المدرسة الثانوية. وتنظم الحكومة الصينية بانتظام أنشطة ثقافية ورياضية وطنية كبرى، مثل العروض الأدبية والفنية الوطنية للأقليات العرقية، والألعاب الرياضية التقليدية الوطنية للأقليات العرقية، ومجموعة مختارة من الإبداعات الأدبية للأقليات العرقية.

دال- المشاركة في التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان

1- عمل آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان (التوصيات 24 و33 و37-39 و41)

49- منذ عام 2018، شاركت الصين بنشاط في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان وطرحت سلسلة من المبادرات في مجلس حقوق الإنسان ومناسبات أخرى. وقد أجرت تبادلات وتعاوناً بناء مع آليات الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، بما في ذلك مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، والآليات الخاصة لحقوق الإنسان، وهيئات معاهدات حقوق الإنسان، ودعت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان آنذاك ميشيل باشيليت والخبير المستقل المعني بحقوق كبار السن لزيارة الصين، وقدمت ردوداً على رسائل الآليات الخاصة لحقوق الإنسان بطريقة جادة وفي الوقت المناسب.

2- التبادل والتعاون المتعدد الأطراف والثنائي في مجال حقوق الإنسان (التوصيات 43-54 و122 و128 و129)

50- لطالما قدمت الصين مساعدات إنمائية للبلدان النامية دون أي قيود سياسية. وعلى مدى السنوات الـ 70 الماضية، قدمت الصين المساعدة لأكثر من 160 دولة ومنظمة دولية، وساعدت الدول المتلقية على تعزيز قدرتها على التنمية المستقلة، وتحسين معيشة الشعب، وتعزيز التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي. وتواصل الصين تعزيز مبادرة الحزام والطريق، وتواصل توفير فرص جديدة للعالم من خلال تنميتها الجديدة، وفي السنوات العشر الماضية، استحدثت الصين 420 ألف فرصة عمل للدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق، مما أدى إلى انتشال ما يقرب من 40 مليون شخص من براثن الفقر.

51- ومنذ عام 2018، أجرت الصين حوارات وتبادلات في مجال حقوق الإنسان مع أكثر من 30 دولة ومنطقة، وعقدت مؤتمرات دولية لحقوق الإنسان مثل المنتدى الرفيع المستوى بشأن الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان ومنتدى حقوق الإنسان فيما بين بلدان الجنوب، وذلك لتعزيز التبادلات والتعلم المتبادل بين جميع الأطراف.

رابعاً- التحديات والأهداف المتعلقة بالعمل في المستقبل

ألف- الصعوبات والتحديات

52- لا تزال الصين، باعتبارها دولة نامية كبيرة يزيد عدد سكانها على 1,4 بليون نسمة، تواجه مشكلة التنمية غير المتوازنة وغير الكافية. ولا يزال هناك العديد من الاختناقات في تعزيز التنمية العالية الجودة، كما أن قدرات الابتكار التكنولوجي ليست قوية بعد. ولا يزال هناك العديد من المسائل الرئيسية التي تحتاج إلى حل لضمان موثوقية وأمن سلاسل إمداد الأغذية والطاقة والصناعة ومنع المخاطر المالية. ولا تزال الفجوة بين التنمية الحضرية والريفية والفجوة في توزيع الدخل كبيرتين. وتواجه الجماهير العديد من المشاكل في التوظيف والتعليم والرعاية الطبية ورعاية الأطفال ورعاية كبار السن والإسكان وما إلى ذلك. ولا تزال مهمة الحماية البيئية الإيكولوجية شاقة. ولا تزال هناك فجوة بين مستوى القدرة القضائية ومتطلبات التحديث على النمط الصيني ومطالبة الشعب المتزايدة بالإنصاف والعدالة.

باء- أهداف العمل في المستقبل

53- استشرافاً للمستقبل، ستواصل الصين، في عملية التعزيز الشامل للنهضة العظيمة للأمة الصينية من خلال التحديث على النمط الصيني، تحسين مستوى حماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية الحرة والشاملة للشعب.

54- وستلتزم الصين بنهج إنمائي محوره الشعب، وستضمن وستواصل ضمان وتحسين معيشة الشعب في عملية التنمية، وستعزز بقوة الرخاء المشترك. وستعمل الصين على تطوير الديمقراطية الشعبية برمتها، وتحسين نظام كون الشعب سيد البلد، وتوسيع المشاركة السياسية المنظمة للشعب، وضمان تمتع الشعب بمجموعة واسعة من الحقوق والحريات وفقاً للقانون. وستعزز الصين الحماية المتساوية والمساعدة الخاصة لحقوق ومصالح مجموعات محددة. وستشارك الصين بنشاط في الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان، وستدعو إلى الحوار والتعاون، وستعزز عمل آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة بطريقة عادلة وموضوعية وغير انتقائية وغير مسيسة، وستعزز تطوير الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان في اتجاه أكثر إنصافاً وعدلاً ومعقولية وشمولاً.

خامساً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة

ألف- معلومات أساسية

55- عند إعداد هذا التقرير، أجرت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مشاورة عامة لمدة ثلاثة أسابيع في حزيران/يونيه 2023 لإعداد هذا القسم بعد دراسة متأنية للتعليقات العامة الواردة.

باء- الإطار القانوني والمؤسسي لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

56- تنفذ منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مبدأ "بلد واحد ونظامان" تنفيذاً كاملاً ومخلصاً. والنظام الدستوري لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة القائم على دستور جمهورية الصين الشعبية والقانون الأساسي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية يعمل بسلاسة، والحقوق والحريات التي يتمتع بها سكان هونغ كونغ وفقاً للقانون مكفولة بالكامل. وتشارك منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة في استعراض تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان وفقاً لترتيبات الحكومة المركزية.

57- وفي مواجهة الوضع الخطير في هونغ كونغ، سنت اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي الوطني الصيني، في حزيران/يونيه 2020، قانون جمهورية الصين الشعبية بشأن حماية الأمن القومي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، والذي تم إصداره وتنفيذه على الفور في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، مما وضع حداً فعلياً للعنف والتخريب والفوضى. وفي آذار/مارس 2021، أجرى المؤتمر الشعبي الوطني التعديلات المناسبة والضرورية على النظام الانتخابي لمنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة لضمان تنفيذ مبدأ "الوطنيون هم من يديرون هونغ كونغ". وبعد إصدار وتنفيذ قانون الأمن القومي ومراجعة وتحسين النظام الانتخابي، حقق الوضع في هونغ كونغ نقطة تحول رئيسية من الفوضى إلى النظام، وانتقل نحو مرحلة جديدة من التحول من الاستقرار إلى الازدهار. وبعد أن ودع مجتمع هونغ كونغ الوضع المضطرب، تمت حماية حقوق وحريات سكان هونغ كونغ بشكل أفضل في بيئة أكثر أماناً وتنظيماً.

جيم- ممارسة تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

58- في الدورة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، قبلت الحكومة الصينية خمس توصيات قدمتها البلدان المعنية بشأن منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، وما فتئت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة تنفذ تدابير مناسبة وفعالة.

59- وتحمي منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة حرية الصحافة والتعبير لسكان هونغ كونغ. ويجوز لوسائط الإعلام أن تمارس حريتها في التعبير وفقاً للقانون، وأن تعلق على عمل حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بل وتنتقده. وفي الوقت الحاضر، زاد عدد المؤسسات الإعلامية المحلية أو التي تتخذ من البر الرئيسي مقراً لها أو الخارجية المسجلة في نظام البيانات الصحفية لإدارة خدمات المعلومات في حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بنسبة 39 في المائة مقارنة بعام 2018. ولا يزال الجمهور يتمتع بحرية التجمع السلمي وتكوين الجمعيات. وارتفع عدد النقابات العمالية واتحادات العمال المسجلة بنسبة 60,7 في المائة من نهاية عام 2018 إلى حزيران/يونيه 2023. وفي الوقت الذي تيسر فيه منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة التعبير عن الرأي في المسيرات والمواكب، فإنها تتحمل أيضاً مسؤولية حماية الأمن القومي والنظام العام. وتتعامل الشرطة مع أحداث النظام العام وفقاً لقانون النظام العام والقوانين ذات الصلة. وقد التزمت منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة دائماً بسيادة القانون، وتجري محاكمها محاكمات مستقلة، مع ممارسة محكمة النقض سلطة الفصل النهائي في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. ويجوز لمحكمة النقض دعوة قضاة من ولايات قضائية أخرى للقانون العام لحضور المحاكمات حسب الضرورة. وفي الوقت الحاضر، يشارك 11 قاضياً خارجياً غير دائم من المملكة المتحدة وأستراليا وكندا في محاكمات محكمة النقض من وقت لآخر. ولا يزال سكان هونغ كونغ قادرين على المشاركة في الشؤون العامة، بما في ذلك الانتخابات العامة. (التوصيات 205 و343 و345)

60- وتعلق منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة أهمية كبيرة على حماية حقوق ومصالح عمال الخدمة المنزلية الأجانب. ويتمتع هؤلاء العمال بالحماية بموجب قانون العمل ويتمتعون بالمزايا الإضافية

المنصوص عليها في عقد العمل الموحد الذي حددته الحكومة. وفي عام 2020، أنشأت وزارة العمل في حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة شعبة لتقديم الدعم "الشامل" لعمال الخدمة المنزلية الأجانب. (التوصية 344)

61- وفي عام 2018، تم إنشاء لجنة الأطفال في هونغ كونغ لتوفير الإشراف العام على المسائل المتعلقة بالطفل، وصياغة السياسات، ووضع الاستراتيجيات والأولويات بشأن المسائل المتعلقة بتنمية الأطفال ونمائهم، ورصد تنفيذها. وفي حزيران/يونيه 2023، قدمت حكومة منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة مشروع قانون الإبلاغ الإلزامي عن إساءة معاملة الأطفال إلى المجلس التشريعي بهدف الكشف المبكر والتدخل في حالات إساءة معاملة الأطفال وتعزيز حماية الطفل. (التوصية 346)

دال- التحديات والأهداف المتعلقة بالعمل في المستقبل

62- تبذل منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة قصارى جهدها لزيادة كمية المعروض من المساكن العامة عن طريق تحسين السرعة والكمية والكفاءة من أجل تقصير وقت انتظار الإسكان العام التأجيري؛ وأعلنت عن مخطط لتنمية الشباب والابتكار والتكنولوجيا والرعاية الصحية الأولية وما إلى ذلك؛ وسعت إلى زيادة المعروض من اليد العاملة لدعم الاقتصاد؛ ووضعت تدابير قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لتلبية احتياجات الشعب، تغطي مجالات مختلفة، من أجل بناء مجتمع محوره الإنسان.

سادساً- تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في منطقة ماكاو الإدارية الخاصة

ألف- طريقة كتابة التقرير

63- جمعت حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة معلومات مستفيضة من الإدارات ذات الصلة والتمست آراء الجمهور في الفترة من 9 حزيران/يونيه 2023 إلى 10 تموز/يوليه 2023 لإعداد هذا التقرير.

باء- الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان

64- يشكل القانون الأساسي لمنطقة ماكاو الإدارية الخاصة التابعة لجمهورية الصين الشعبية، والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان المنطبقة على ماكاو، والقوانين المحلية، الإطار القانوني لحماية حقوق الإنسان. ووفقاً لترتيبات الحكومة المركزية، تشارك منطقة ماكاو الإدارية الخاصة في استعراض تنفيذ المعاهدات الدولية لحقوق الإنسان.

65- وفي إطار القانون الأساسي ومبدأ "بلد واحد ونظامان"، تتمتع منطقة ماكاو الإدارية الخاصة بسلطة تنفيذية وتشريعية وقضائية مستقلة وسلطة الفصل النهائي. وتساعد لجان مختلفة، مؤلفة من ممثلين عن الحكومة والمنظمات غير الحكومية، حكومة منطقة ماكاو الإدارية الخاصة في صياغة سياسات لحماية حقوق الإنسان. وتشرف اللجنة المستقلة لمكافحة الفساد على عمل القطاع العام. ومنذ عام 2019، مُنحت قوات الأمن ولجنة التفتيش التأديبية التابعة لإدارة الأمن تمثيلاً وصلاحيات أكبر لمساعدة الرئيس التنفيذي في مراقبة أداء إدارات إنفاذ القانون وفقاً للقانون.

جيم- التقدم المحرز في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

66- منذ الدورة الأخيرة من الاستعراض، واصلت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تعزيز التشريعات المتعلقة بسيادة القانون وحماية حقوق الإنسان، وصاغت تدابير مختلفة في مجال السياسة العامة، وكفلت مشاركة

الجمهور في صياغة مختلف السياسات أو التشريعات. وفي الوقت نفسه، واصلت الاضطلاع بأنشطة تعميم حقوق الإنسان، وتعاونت مع المنظمات غير الحكومية لتعزيز الوعي بحقوق الإنسان في مختلف المجتمعات، ووفرت التدريب في مجال حقوق الإنسان للموظفين الحكوميين والقضائيين والمعلمين وغيرهم.

67- وفي عامي 2019 و2022 على التوالي، اعتمدت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة تعديلات على القانون التنظيمي لتنظيم السلطة القضائية، وأدخلت تدابير إلكترونية في إجراءات التقاضي لتحسين نظام جلسات الاستماع في المحكمة وتعزيز الكفاءة القضائية، وسنت قانون الحد الأدنى لأجور الموظفين من أجل زيادة حماية حقوق الموظفين وإيلاء اهتمام متساو لحقوق ومصالح العمال الأجانب.

68- ومنذ عام 2018، نفذت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة نظام ضمان اجتماعي من مستويين، حيث يضمن المستوى الأول من الضمان الاجتماعي حصول المقيمين على الضمان الاجتماعي الأساسي، ويدعم المستوى الثاني المتمثل في نظام صندوق الادخار المركزي غير الإلزامي حياة أكثر راحة بعد التقاعد. واستمر تقديم مختلف أنواع الدعم والمساعدات المالية للأسر المحرومة اقتصادياً، وتعديل التدابير ذات الصلة ومبالغ المساعدة في الوقت المناسب وفقاً لحالة التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتمت صياغة سياسة إسكان من خمسة مستويات لتعزيز عملية تقديم الطلبات للحصول على سكن ميسور التكلفة.

69- وقد وضعت منطقة ماكاو الإدارية الخاصة الخطة المتوسطة والطويلة الأجل للتعليم غير العالي (2021-2030) لتحسين نظم التعليم المجاني والتعليم الإلزامي والتعليم الخاص. وتمت صياغة خطة "الأهداف الإنمائية للمرأة في ماكاو" (2019-2025) لضمان حماية المرأة بشكل كامل وحصولها على فرص متساوية للتنمية في جميع المجالات الاجتماعية. وتم تنفيذ برنامج تخطيط خدمات رعاية الطفل (2018-2022) و(2023-2025) لتوفير الخدمات اللازمة للأطفال الصغار وأسرهم. وجرى تخفيف شروط حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على معاشات الإعاقة، وتعزيز تنفيذ التعليم المدمج، وتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة.

دال- التحديات والأهداف المتعلقة بالعمل في المستقبل

70- ستسعى منطقة ماكاو الإدارية الخاصة إلى تعزيز تنمية أربع صناعات رئيسية، وهي الصحة، والتمويل الحديث، والتكنولوجيا المتقدمة والجديدة، والمعارض والتجارة والثقافة والرياضة، ومواصلة تحسين مستوى حماية حقوق الإنسان في مختلف الميادين بالتزامن مع تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية.